على طريق مرج دابق ٢٠١٦

عبد المنعم علي عيسى

ترصد مسيرة «جيش الثوار» بدءاً من التأسيس (الأول من أيار ٢٠١٥) إلى اليوم حالة التناقض القائمة بين أنقرة وواشنطن وتقلباتها فمنذ أن تأسس هذا الأخير كان قد حظي بدعم الاستخبارات الأميركية وبالتالي (الحضن) التركي بعد أن قامت تركيبته على مزيج عربي كردي تركماني، ولطالما كانت تلك التركيبة هي السمة الأبرز الدامغة لقوات سورية الديمقراطية التي تأسست في تشرين الأول من العام ٢٠١٥ في محاولة للقول: «من قبل المؤسسين ومن وراءهم أيضاً» بأنها «القوات» إنما تمثل السوريين جميعهم بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية أو القومية، ولذلك فإن اندماج جيش الثوار داخل هذه الأخيرة لم يكن أمراً مفاجئاً بحكم الشعارات أو الأهداف التي انضوى الاثنان تحتها فضلاً عن أن الداعم الأساس لكليهما كان واحداً، فمنذ أن بدأت خطوات جيش الثوار الأولى ظهرت عليها لمسات أصابع الاستخبارات الأميركية ثم لم تلبث أن أضحت أكثر وضوحاً بعد انضمام هذا الأخير إلى الفصيل الأم (قوات سورية الديمقراطية) الذي حظي ولا يزال بمظلة دعم أميركية كانت واضحة المعالم جداً.

كانت أنقرة تحسب حساباً للمظلة الأميركية التي تظل كلا الفصيلين المذكورين قبل أن تعمد مؤخراً إلى قصف مواقع كل منهما بدءاً من ١٤-١٨ / ٢ / ٢٠١٦ في تحد صارخ للإرادة الأميركية، تريد (أنقرة) بذلك إيصال رسالة إلى واشنطن مفادها أن لا حصانة بعد الآن لحلفاء واشنطن على الأرض السورية، ولربما أرادت الرسالة الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير بمعنى آخر أن تقول: إن على واشنطن ألا تتوقع بعد اليوم من أنقرة سلوك الحليف بعدما أصرت الأولى على رفض مطالبها (+ مطالب الرياض) في قيام منطقة آمنة في الشمال السوري حتى بعد أن قبلت (أنقرة) بـ«ميني» منطقة آمنة تكون بعمق ١٠ كم داخل الأراضي السورية على أن تضم بين حدودها مدينة إعزاز كما جاء على لسان نائب رئيس الوزراء التركي يلتشين آق دوغان ١٧ / ٢ / ٢٠١٦.

يبدو أن مسار الأحداث في الأيام القادمة سوف يذهب نحو دور مركزي متزايد لهذه المدينة الأخيرة (إعزاز) الواقعة جغرافياً في سهل (مرج دابق) في استعادة رمزية لمعركة مرج دابق التي دخل الأتراك بعدها سورية ١٥١٦ ثم باقي البلدان العربية، ولربما أضحت مركز الثقل في التحولات الجارية الآن في الريف الحلبي بل في المنطقة برمتها فهي اليوم تمثل نقطة تلاق للمناطق الكردية مع خط إمداد المعارضة السورية المسلحة المدعومة تركياً، الأمر الذي يبرر الحشود العسكرية الجارية للتحضير لمعركة الحسم فيها حيث ستحدد نتائج تلك المعركة حجوم الأدوار لأطراف الصراع – ومن وراءهم- وبمعنى آخر سيكون من في يده مدينة إعزاز غير من خسرها.

احتدمت معارك الريف الحلبي وخصوصاً الشمالي منها بدءاً من مطلع شهر شباط الجاري وفيها استطاع الجيش السوري تحقيق مكاسب جغرافية وعسكرية عديدة كما تبدى أنه عازم على قطع حبل المشيمة الذي يربط الفصائل المسلحة بالرحم التركية، وكان أن استطاع أن يضرب حصاره حول تل رفعت القريب جداً من الحدود التركية بدءاً من ١٢ / ٢ / ٢٠١٦ الأمر الذي يجعلها في العرف العسكري منطقة ساقطة عملياً، كان ذلك قد حدث بالتزامن مع تقدم كبير لوحدات الحماية الشعبية الكردية التي أضحت تهدد بالوصول إلى الحدود التركية والسيطرة عليها في مشهد أخرج الأعصاب التركية –المرهقة أصلاً- عن طورها الأمر الذي دفع بها إلى التدخل المباشر دعماً لتلك الفصائل وخشية من حدوث انهيارات كبرى ستكون الجغرافيا التركية فيها الملاذ الوحيد الذي يمكن أن يحتوي نواتجها، وهو ما تمثل بقصف مدفعي تركي مكثف لمواقع وحدات كردية أيام ١٤ حتى ١٨ / ٢ / ٢٠١٦ بالتزامن مع دخول ٧٠٠ مسلح جاؤوا عبر معبر باب السلامة الحدودي تحت غطاء ذلك القصف المدفعي المركز، حدث ذلك يوم ١٥ / ٢ / ٢٠١٦ ليعلن في اليوم التالي مسؤول ميداني كردي لوكالة (سي إن إن) الأميركية أن المسلحين الذين دخلوا من باب السلامة هم مدربون تدريباً جيداً وأداؤهم الميداني يشبه ما تمارسه عادة الجيوش النظامية، الأمر الذي يؤكد أنهم جنود أتراك نظاميون كانوا قد دخلوا تحت عباءة المسلحين التركمان من لواء السلطان مراد أو أحد فصائله.

غدا المشهد في ريف حلب الشمالي متشابكاً ومعقداً ففيه الجيش السوري ماض نحو هدفه في عزل المؤثر التركي استعداداً لمعركة حلب الكبرى كما ًصرح بذلك مسؤول عسكري سوري وفيه توتر تركي أميركي أدى إلى قيام أنقرة بقصف حلفاء واشنطن على الأرض السورية كجيش الثوار ووحدات الحماية الكردية، وفيه الوحدات الكردية عازمة على الوصول إلى الحدود التركية، لذا فإن سير الأحداث بات في غاية التعقيد إلا أنه بات من الثابت أن الطلاق الأميركي التركي قد أضحى (بائناً) على الأرض السورية، وليس من الصعب علينا تأكيد أمر كهذا ولربما يكفي لذلك ذهاب أردوغان إلى تهديد واشنطن ١٢ / ٢ / ٢٠١٦ التي بات عليها الاختيار فيما بينه وبين الأكراد، فيما كانت ردة الفعل الأميركية غير مسبوقة فهي لم تكلف نفسها عناء الرد على أي مستوى كان، هذا الاحتقان التركي وصل حدوداً باتت صعبة، الأمر الذي دفع بأردوغان إلى طرق أبواب تل أبيب لتطبيع العلاقات معها خارج الحدود التي كان قد اشترطها العام ٢٠١٠ في أعقاب مقتل ١٢ ناشطاً تركياً على سفينة مرمرة الذاهبة نحو فك الحصار الإسرائيلي عن غزة، وهو إذا ما تهيأ له (تطبيع العلاقة مع تل أبيب) فعلى الأرجح أن تكون جميع وعوده –إذا ما كانت هناك وعود- للسعوديين بالمشاركة في أي عمل عسكري بري يهدف إلى غزو سورية هي وعود كاذبة ومن المستحيل له أن ينفذها مهما تكن الإغراءات السعودية المقدمة له، أما في حال العكس فإن الأمر أيضاً خاضع لاحتمالات عديدة، وما يزيد المأزق التركي هو أن الروس أيضاً ماضون في سعيهم لعزل تركيا عن الحدث السوري لتضيف إلى ذلك صحيفة التايمز البريطانية بأن موسكو كانت قد جهزت خمسة آلاف مقاتل كردي زودتهم بالعتاد اللازم مدعومين بأحدث الطائرات الروسية لقطع طرق الإمداد أو تصيد الشاحنات التي تنقل المؤن والمعدات إلى الفصائل المسلحة من تركيا إلى سورية، على حين إنه يمكن النظر إلى الأداء الروسي الحالي على أنه يسعى نحو جر الأتراك للقيام بعملية عسكرية برية ضد أكراد سورية حتى إذا ما تحقق ذلك ذهبوا إلى ثأر الجرح الروسي النازف منذ ٢٤ / ١١ / ٢٠١٥، حتى الآن التهديدات التركية السعودية موجودة في فضاءات تنعدم فيها الجاذبية الأرضية إلا أن المشكلة هنا هي ليست في عملية السير إلى الأمام بل في العملية النقيض (السير إلى الوراء) وهو ما يقلق مطلقي تلك التهديدات فإن تخرج لشيء لست أهلاً له فلا يمكن لك أن تقول إن الأمر فشل وانتهى أو«حظاً أوفر في المرات القادمة» فالتداعيات أعمق من ذلك بكثير ولربما ستكون الدريئة (الصفيحة التي تتلقى التصويب عليها) الأولى هنا هي التحالف السعودي- التركي القائم منذ شباط ٢٠١٥ تحت اسم «تحالف الضرورة»، حيث من الممكن أن يؤدي انفراط عقد ذلك التحالف إلى حالات ارتداد داخلية خطرة في الداخلين السعودي والتركي على حد سواء وهو ما يفسر قول السيد حسن نصر الله مؤخراً: «إن عدم دخول القوات السعودية البرية سيكون نصراً إقليمياً أما دخولها فهو نصر على مستوى المنطقة بأسرها (١٥ / ٢ / ٢٠١٦)».

تستثني داعش و«النصرة»

مسودة خطة روسية أميركية: وقف «العمليات القتالية» اعتباراً من ٢٧ الجاري

| وكالات

كشف مصدران دبلوماسيان غربيان، أمس، عن مسودة خطة روسية أميركية (لوقف العمليات القتالية العدائية) تدعو إلى وقف الاقتتال في سورية بدءاً من ٢٧ شباط الجاري وتستثني تنظيمي داعش وجبهة النصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية من ذلك.

وأكد المصدران اللذان طلبا عدم الكشف عن اسميهما حسب وكالة «رويترز» للأنباء تقريراً ذكر أيضاً أن المسودة تدعو الأطراف السورية إلى الموافقة على وقف الاقتتال بحلول ظهر يوم ٢٦ شباط. وقال أحد المصدرين: إن هذا التوقيت دقيق على حين لم يتمكن الثاني من تأكيد ذلك.

وفي ساعة متأخرة من ليل الأحد، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن وزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري أتما خلال مكالمة هاتفية الاتفاق على معايير نظام وقف إطلاق النار في سورية.

وقالت الوزارة في بيان: إنه «تم الاتفاق على معايير نظام وقف إطلاق النار في سورية خلال مكالمتين هاتفيتين أجريتا مساء ٢١ شباط بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأميركي جون كيري»، مشيرة إلى أن تقريراً بهذا الخصوص سيقدم للرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي باراك أوباما.

وكانت الخارجية الروسية قد أعلنت في وقت سابق من يوم الأحد أن الوزيرين بحثا في التعاون العملي القائم بين البلدين وسبل تحقيق «قرارات الـ١٢ من شباط المعتمدة في ميونيخ بشأن تسهيل الوضع الإنساني والاتفاق على طرق وقف الأعمال العدائية في سورية، باستثناء مكافحة الجماعات الإرهابية».

وذكر الإعلان حينها أن كيري في ختام المكالمة (الأولى) عبّر عن أمله في أن يبحث فلاديمير بوتين وباراك أوباما مسألة تحقيق هدنة بين أطراف الصراع في سورية.

والجدير بالذكر أن كيري كان قد عبّر عن تفاؤله من العاصمة الأردنية عمان عبر مؤتمر صحفي عقده مع وزير الخارجية الأردني ناصر جودة الأحد حيث قال: «نحن أقرب إلى وقف إطلاق النار في سورية من أي وقت مضى». وأضاف كيري: «تحدثت مع لافروف وأعتقد أننا توصلنا لاتفاق مشروط من حيث المبدأ على وقف القتال في سورية».

وأكد كيري أن الرئيسين الروسي والأميركي سيضعان اللمسات الأخيرة على اتفاق الهدنة في سورية.

وجرى الاتفاق السبت في جنيف بين روسيا والولايات المتحدة على مشروع وثيقة لوقف «العمليات القتالية العدائية» في سورية تستثني جبهة النصرة وداعش.

وبعد ذلك أعلنت الخارجية الروسية في بيان لها أن لقاء جرى بين نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف وسفير سورية في موسكو رياض حداد «تم خلاله التركيز على سير تنفيذ اتفاقات الاجتماع الوزاري لمجموعة الدعم الدولية لسورية في ١١ شباط في ميونيخ».

ويوم أمس شدد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند ورئيس الوزراء الأسترالي مالكوم تورنبول على «الحاجة الطارئة إلى وقف لإطلاق النار لإغاثة سكان حلب» شمال سورية، في اتصال هاتفي أجرياه في إطار زيارة لهولاند إلى جنوب المحيط الهادئ.

وأعلنت الرئاسة الفرنسية أن هولاند اتصل بتورنبول «بمناسبة وجوده في المحيط الهادئ» حيث زار جزيرتي واليس وفوتونا الفرنسيتين.

كما أشار بيان الرئاسة إلى أن المسؤولين «تطرقا إلى الوضع في سورية، وشددا على الحاجة الطارئة إلى وقف إطلاق النار لإغاثة سكان حلب وتجنب أزمة إنسانية خطرة».

لقاء سابق لوزيري الخارجية الروسي والأميركي

طهران تدعو لإشراف كامل على الحدود السورية خلال مرحلة وقف العمليات القتالية العدائية

| وكالات

أعلنت إيران، أن «مجموعة الدعم الدولية» لسورية لم تتوافق بعد على التفاصيل المرتبطة بكيفية وقف إطلاق النار في سورية، ودعت إلى تنفيذ «إشراف كامل» على الحدود السورية خلال مرحلة وقف العمليات القتالية العدائية من أجل منع وصول المساعدات إلى الجماعات والتنظيمات الإرهابية، ومنع «اختباء» داعش وجبهة النصرة، المصنفتين على القائمة الأممية للتنظيمات الإرهابية، خلف المجموعات المسلحة الأخرى.

وجدد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تأكيد أن الحل الوحيد للأزمة في سورية يكمن في الحوار بين الأطراف السورية المختلفة وتقرير الشعب السوري مصيره بنفسه.

وفي مؤتمر صحفي مشترك عقده أمس في طهران مع نظيره البوسني إيغور سرناداك، قال ظريف، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: إن «إيران عبرت دائماً عن اعتقادها بأن الأزمة في سورية لا يمكن حلها عسكرياً»، لافتاً إلى أن مسؤولية باقي الدول تتمثل في تسهيل الحوار بين السوريين، وليس وضع الشروط وتحديد إطار للمحادثات، في إشارة إلى السعودية وتركيا، اللتين تضعان شروطاً عبر مجموعات المعارضة المقربة منهما، أمام إطلاق المحادثات السورية- السورية في جنيف. وأكد دعم إيران أي إجراء يقود إلى وقف إراقة الدماء وحماية أرواح الشعب السوري، بما في ذلك وقف العمليات القتالية، وقال: «خلال اجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية في فيينا، أكدت إيران على الوقف الفوري والشامل للعمليات القتالية وإرسال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية»، وأضاف: «ما زلنا نؤمن بهذا الأمر». ولفت إلى أنه لم يتم التوافق على التفاصيل المرتبطة بكيفية وقف «إطلاق النار» في سورية حتى الآن.

وطالب رئيس الدبلوماسية الإيرانية بتحقيق جملة من الأمور من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار. وقال: «يتعين في هذا الإطار، أولاً، منع إعداد الأرضية لإرسال المساعدات إلى الجماعات والتنظيمات الإرهابية في مرحلة وقف إطلاق النار، وكذلك منع إرسال وتجنيد عناصر جديدة من تنظيمي داعش والنصرة الإرهابيين أي بمعنى الإشراف الكامل على الحدود»، وأضاف: «من الضروري أيضاً وقف العمليات القتالية في سورية، ومنع اختباء داعش والنصرة خلف المجموعات المسلحة الأخرى».

وأشار ظريف إلى أن بلاده تأمل من باقي النشطاء في المنطقة والمجتمع الدولي، «اعتماد سياسة جادة وصادقة لوقف النزاعات وليس انتهاز الفرص».

بدوره، أكد وزير الخارجية البوسني أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لوضع حد للأزمة في سورية وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة بما يسهم في الحد من أزمة اللاجئين، مشيراً إلى تطابق وجهات النظر بين إيران والبوسنة فيما يخص مكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات.

سانا

كشفت أن تغييراً بوفد المعارضة المفاوض سيحصل لأنه لم يكن على المستوى المطلوب

«التنسيق»: وقف العمليات العدائية يحتاج إلى إرادات سياسية ونأمل أن ينجح

| الوطن – وكالات

كشفت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة، أن تغييراً سيحصل في وفد المعارضة المفاوض الذي شكلته «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن اجتماع الرياض للمعارضة، لأن الوفد الذي تم تشكليه «لم يكن على مستوى المطلوب».

وذكرت «هيئة التنسيق» أن «العليا للمفاوضات» ستوافق على «وقف العمليات القتالية العدائية»، وأعربت عن أملها في أن «ينجح ولو جزئيا»، هذا الوقف.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال عضو المكتب التنفيذي في «هيئة التنسيق» منذر خدام في رده على سؤال عن صحة ما ورد في تقارير صحفية بأن هناك ترجيحات بحصول تغيير في العليا للمفاوضات والوفد المفاوض، قال «الصحيح في وفد التفاوض وليس في الهيئة العليا».

وأوضح خدام، أن السبب في هذا التغيير أن «الوفد الأول لم يكن على المستوى المطلوب وتقدمه عسكريون غير مؤهلين للتفاوض»، مضيفاً «هيئة التنسيق كانت قد اعترضت في حينه عليه (الوفد).

وشكلت «الهيئة العليا للمفاوضات» وفداً للتفاوض مع وفد حكومي رسمي من ١٧ عضواً ترأسه العميد أسعد الزعبي، وسمت القيادي في «جيش الإسلام» محمد علوش «كبيراً للمفاوضين. وعلق في الثالث من شباط الجاري المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا محادثات في جنيف كان يفترض أن تجري بين الوفد الحكومي والوفد المعارض إلى ٢٥ شباط الجاري بعد أن كانت انطلقت في الـ٣٠ من الشهر الماضي.

من اجتماع دي ميستورا الأخير بوفد معارضة الرياض

وإن مورست ضغوط خارجية على «الهيئة العليا للمفاوضات» لتغيير تشكيلة وفد المعارضة المفاوض، قال خدام «ما أعلمه أن الوفد الأول كان من أجل المرحلة التمهيدية الإجرائية فقط وليس من أجل متابعة المفاوضات». مضيفاً: «الوفد الحقيقي هو ما سوف يتم تشكيله قريباً».

وإن كان المنسق العام لـ«هيئة التنسيق» حسن عبد العظيم يسعى لأن يكون ضمن «العليا للمفاوضات» بديلاً عن أحد أعضائها أو ضمن الوفد المفاوض، قال خدام: «نعم اتخذنا قراراً في المكتب التنفيذي بهذا الخصوص»، مضيفاً «مبدئيا ضمن الهيئة العليا».

واجتمعت «الهيئة العليا للمفاوضات» أمس في الرياض قبيل الموعد المُفترض لمواصلة مفاوضات جنيف بثلاثة أيام لبحث عدد من القضايا منها إمكانية تعديل الهيئة والوفد المفاوض، وتحديد موقف نهائي من المفاوضات فيما لو أعلن عن مواصلتها بعد أن أعلن المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا تعليقها في الثالث من الشهر الجاري.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية الأحد، أن وزيري الخارجية الأميركي، جون كيري، ونظيره الروسي، سيرغي لافروف، توصلا إلى اتفاق على معايير نهج «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية، وذلك بناء على ما اتفق عليه أعضاء «مجموعة الدعم الدولية» لسورية في اجتماع ميونيخ بـ١١ شباط الجاري.

ورداً على سؤال حول توجه «الهيئة العليا للمفاوضات» فيما يتعلق بمسألة «وقف العمليات القتالية العدائية»، قال خدام: «سوف توافق».

وإن كان «وقف العمليات القتالية العدائية» سيصمد هذه المرة، وخصوصاً أن هناك تجارب سابقة لوقف إطلاق النار فشلت قال خدام: «المسألة معقدة وتحتاج إلى إرادات سياسية وسيطرة ومراقبة... نأمل أن ينجح ولو جزئياً».

من جانبه، كتب رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض لؤي حسين في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن «وقف إطلاق النار لا يكتفي بتعهد الأطراف المتنازعة على عدم إطلاق النار على بعضها وعلى المدنيين، بل يتطلب قبول هذه الأطراف بمقاتلة داعش و«النصرة» وأي جماعة سيتم توصيفها من قبل الدول الكبرى على أنها إرهابية».

ورأى حسين «الأمر سهل على النظام، بل يصب في صالحه، لكنه محرج ومربك للفصائل التي سيتوجب عليها مقاتلة حلفاء الأمس مثل «النصرة» وغيرها، بل وربما تضطر للتعاون مع جيش النظام بشكل ما».

واعتبر أنه «ليس مفهوماً رفض قادة المعارضة الأشداء وقف إطلاق النار بذريعة حماية أهلنا». وأضاف: «وحتى لو كان لحماية الفصائل فهي منذ شهرين على الأقل في وضع لا تحسد عليه».

ورأى حسين أنه «لا أهمية إطلاقاً لموقف قادة المعارضة، بل ولا لمواقف قادة الفصائل، فالأمر منوط حصرياً بداعمي النظام وداعمي الفصائل».

وختم حسين تغريدته بالقول «نعم، نريد وقف إزهاق أرواح المدنيين السوريين بل والمقاتلين السوريين في كل مكان عبر التزام جميع الأطراف السورية بوقف القتال. ونريد إسكات المدافع والبنادق».

سياسة «الباب المفتوح» لنظام أردوغان: متاجرة باللاجئين لإنعاش الاقتصاد التركي

| وكالات

لم يكن مستغرباً على النظام التركي اتباع ما سماه سياسة «الباب المفتوح» للاجئين السوريين منذ بدء الأزمة السورية، فالمعروف عن هذا النظام أنه لا يقدم شيئاً كرمى لعيون الشعب السوري، بل على العكس من ذلك، فهو من قدم الدعم الكامل للتنظيمات الإرهابية التي قتلت وأجبرت مواطني سورية على هجر منازلهم وقراهم واللجوء إلى بلدان أخرى، وهو من قام بشراء نفط هذا البلد المنهوب من تنظيم داعش الإرهابي، إضافة إلى سرقة مصانعه وآثاره، وكل ذلك بهدف المتاجرة بهؤلاء اللاجئين وابتزاز الغرب على طريقة «العصا والجزرة» وحصوله على أموال يبدو أنها لم تتخمه بعد. فقد رأى مراقبون أن أزمة اللاجئين باتت أهم ورقة ضغط بيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وسبباً في إنعاش الاقتصاد التركي، وفق تقرير أعدته وكالة «رويترز» للأنباء.

فبينما يشكو مسؤولون أتراك من ارتفاع تكاليف اللاجئين ويطالبون الأوروبيين بتقديم أموال لاستضافتهم، تحدث مسؤولون اقتصاديون وحكوميون، عن أثر إيجابي على الاقتصاد التركي للسوريين الذين يشكلون أكبر تجمع للاجئين في العالم، إذ يصل عددهم إلى ٢,٦ مليون لاجئ، بحسب التقرير.

وربما يكون هؤلاء اللاجئون سبب الارتفاع المفاجئ للنمو خلال الربع الثالث من ٢٠١٥ وتوقعات معدلات النمو القوية في ٢٠١٦.

وقال المحلل الاقتصادي بشركة «آي. إس إنفستمنت» معمر قموروش أوغلو: «لدينا أدلة وجيهة على أن الإنفاق سواء من جهة ٢,٦ مليون لاجئ سوري أو من جهة الحكومة كان أحد العوامل الرئيسية وراء المفاجأة الإيجابية في النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٥».

ووصف نائب رئيس الوزراء التركي، محمد شيمشك، تحقيق نمو بواقع ٤٪ خلال الربع الثالث بالـ«مفاجأة إيجابية»، وبعد صدور أرقام الربع الثالث عدّلت حكومة العدالة والتنمية توقعاتها للنمو في ٢٠١٦ إلى ٤,٥ ٪ عوضاً عن ٤٪. وذكر التقرير أن بعض اللاجئين الميسورين أسسوا شركاتهم الخاصة لدى وصولهم إلى تركيا، لكن يعتقد أن كثيرين يعملون بطريقة غير رسمية ويقدر عددهم بنحو ٣٠٠ ألف، وهذا تسبب في انخفاض أجور بعض المهن وخروج بعض العمال الأتراك من سوق العمل.

لكن تكاليف الإنتاج المنخفضة تساعد على تعزيز الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على العمالة الرسمية، ما يؤدي لتوظيف ثلاثة أتراك إضافيين لكل عشرة لاجئين. وأكد مسؤول اقتصادي بارز، أن وجود ٢,٥ مليون لاجئ عزز النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الاستهلاكي، وقال: إنه «يأمل في أن تؤدي زيادة أعداد العمالة المنتجة الفعلية في الاقتصاد إلى خفض التضخم». وأضاف المسؤول الاقتصادي: «بقي المهاجرون من سورية في خانة المستهلكين فقط حتى الفترة الأخيرة، وتسبب هذا في زيادة التضخم، الآن يحصلون على الحق في العمل وسيتسبب هذا في زيادة البطالة، لكنه سيخفض التضخم لأنهم سيدخلون في دورة الإنتاج».

يشار إلى أن أنقرة وبروكسل وقعتا اتفاقاً لوقف تدفق المهاجرين يتم بموجبه تقديم ثلاثة مليارات يورو لنظام أردوغان وتحريك انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

مسلم: الأكراد لا يريدون دولة مستقلة.. وإعزاز ليست ضمن أهدافنا

| وكالات

أعلن الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي صالح مسلم أن أكراد سورية «لا يطمحون إلى تأسيس دولة مستقلة»، بل يتطلعون إلى نيل حقوقهم الدستورية ضمن سورية، وطمأن تركيا إلى أن «وحدات حماية الشعب» لا تضع مدينة إعزاز في ريف حلب الشمالي ضمن أهدافها «حالياً».

وثارت أزمة دولية بشأن مصير مدينة إعزاز، التي أعلنتها أنقرة «خطاً أحمر»، ملوحةً بالتدخل عسكرياً إذا ما سيطرت «وحدات حماية الشعب» التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي» على المدينة. ودعماً لتهديداتها أرسلت تركيا تعزيزات عسكرية إلى الطرف المقابل للحدود مع سورية، واستهدفت مدفعية الجيش التركي مواقع للوحدات في محيط مدينة تل رفعت وداخل مطار منغ العسكري. وعلى الفور، تحركت واشنطن، ودعت حليفيها أنقرة، ووحدات الحماية إلى ضبط النفس. وطالب الرئيس الأميركي باراك أوباما تركيا بالتوقف عن قصف مواقع حماية الشعب، والأخيرة بعدم التوسع في ريف حلب الشمالي.

وشرح مسلم في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية، أن هدف حزبه الرئيس يتمثل في طرد «التنظيمات الإرهابية» من الأراضي السورية. وفي مسعى منه لتهدئة مخاوف أنقرة، لفت إلى أن المواطنين الأكراد يتطلعون إلى «حقوقهم الدستورية ضمن سورية»، مؤكداً أنهم لا يريدون دولة مستقلة مجاورة للحدود التركية. لكنه اتهم أنقرة بأنها تعافي «كرد فوبيا»، وتعتبر أن أي كردي ينال حقوقه يعد خطراً عليها. ونفى وجود أي تخوف لدى «قوات سورية الديمقراطية» التي تشكل وحدات حماية الشعب عمودها الفقري و«تسيطر على ٢٠٪ من مساحة سورية»، من الدخول في معارك للسيطرة على مدينة إعزاز، في إشارة إلى التهديدات التركية، لكنه بيّن أن المدنية ليست هدفاً لتلك القوات في «الوقت الحالي».

وتعليقاً على ما ذكره المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض حول عبور المئات من المقاتلين إلى منطقة إعزاز قادمين من إدلب عبر الأراضي التركية وتحت إشراف السلطات التركية، قال الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي: «هذه العناصر السلفية لا تستهدف نجدة إعزاز، فالمدينة بالأساس لا اشتباكات فيها»، وأضاف مبيناً أن تلك العناصر قدمت من أجل مساندة «جبهة النصرة» وتنظيم داعش في اشتباكاتهم مع «قوات سورية الديمقراطية» في مناطق أخرى كتل رفعت ومنغ ومارع» بريف حلب الشمالي. وأكد وجود تنسيق مع الولايات المتحدة في إطار التحالف الدولي لمحاربة داعش.

صالح مسلم